مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يحي فارس المدية
ISSN 2588-1671 / EISSN 2661-7811
المجلد: (05 العدد: (01) شهر:جوان/ سنة: 2021
OPEN ACCESS

التنشئة السياسية للمرأة-إقرار دستوري وإجحاف واقعي..

Political upbringing of women -Constitutional consecration and Realistic prejudice

د.بوحسون عبد الرحمن1*

المركز الجامعي ،غليزان(الجزائر) ،maitrebouhassoun@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/20؛ تاريخ القبول: 2022/04/12

ملخص:

إن التحولات الراهنة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة،تراهن في برامجها وأجندتها على الدور الوظيفي الهام للمرأة ،ليس فقط كونها تشكل نصف المجتمع،وإنما باعتبارها عنصرا فعالا ومتفاعلا والأحداث الوطنية والدولية.

لا زالت مسألة تواجد المرأة في مواقع القيادة والتمثيل النيابي في المجالس المنتخبة ،تشكل إحدى المحاور الهامة التي حملتها الدساتير الحديثة خصوصا تلك المتأثرة باتفاقية (سيداو 1979).

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج مسألة التمكين السياسي للمرأة من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

.إلى أي مدى يؤثر البناء الاجتماعي الحضاري والثقافي على المشاركة السياسية للمرأة ؟ وما الدور الذي لعبه نظام الكوتا في توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة؟

تهدف هذه الدراسة إلى سرد أهم المعوقات التي تحول دون ولوج المرأة إلى مواقع صنع القرار السياسي وتقلص من حظوظ تمثيلها النيابي في بلدها.

توصلت هذه الدراسة إلى عرض ديمومة النظرة الاجتماعية الذكورية ،والى المعتقدات الدينية الخاطئة التي باتت تكرس دونيتها ،حتى يبقى الرجل هو الأجدر بالقيادة والقادر على الريادة ،وهو الأمر الذي وسع من حدة الفجوة بين الجنسين وصعب من تجاوز الفوارق الجندرية التي تخدم الحقوق الذكورية .

الكلمات المفتاحية: تنشئة السياسية ؛ امرأة؛ نظام كوتا؛معوقات؛.

Abstract:

The current transformations that the world is witnessing at various levels, betting in its programs and agendas on the important functional role of women, not only because they constitute half of society, but as an active and interactive element and national and international events. The issue of the presence of women in positions of leadership and representation in elected councils remains one of the important axes that modern constitutions carry, especially those affected by the agreement (CEDAW 1979). The importance of this study is highlighted in that it addresses the topic of obstacles that prevent women from reaching their goals, from the male social view to the wrong religious beliefs that underlie it, while the man is the most worthy and capable of leadership and leadership, which exacerbated the gender gap It is difficult to overcome the gender differences that serve male rights, and reduce women's chances of entering political decision-making positions. This study was based on the descriptive approach that reveals the reality of women's political representation, and stands at the mechanisms that enhance their position and preserve their rights from the benefits of political processes. And their roles are highlighted in proposing bills that develop their capabilities and improve their condition.

Keywords ; Political upbringing; women; the quotta system; constraints.

*بوحسون عبد الرحمن:maitrebouhassoun@gmail.com

مقدمة:

إن المتتبع أو الدارس لحقوق الإنسان بشكل عام ،سيقف بلا شك عند الخلل الموجود في البنيان التشريعي والقانوني في مجتمعاتنا العربية والمجتمع الجزائري على الخصوص ، بسبب عدة عوائق بمختلف أنواعها وأشكالها تجاه المرأة، وذلك على الرغم من تصديق المجموعة العربية على معظم الاتفاقات والمواثيق الدولية ،وإبداء رغبتها في الالتزام بأحكامها وبنودها في إطار منظمة الأمم المتحدة خاصة ، بغية الارتقاء بالمرأة ذاتها ،و تطوير قوانينها وتشريعاتها الانتخابية بالقدر الذي يتيح لها فرصة التمثيل السياسي داخل الحكومة أو المجالس المنتخبة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج مسألة التمكين السياسي للمرأة ،انطلاقا من أن المرأة العربية عموما ،تمثل نصف المجتمع ،والنواة الأساسية لتكوين الأسرة ؛ومن ثم كان لابد أن نستعرض واقع هذه المرأة ضمن المنظومة القانونية العربية من ناحية ،ومعوقات تمتعها بحقوقها السياسية من ناحية أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى سرد أهم المعوقات التي تحول دون ولوج المرأة إلى مواقع صنع القرار السياسي وتقلص من حظوظ تمثيلها النيابي في بلدها.

فرضيات وإشكالات الدراسة:

تبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

إلى أي مدى يؤّثر البناء الاجتماعي الحضاري والثقافي على المشاركة السياسية للمرأة ؟ وما الدور الذي لعبه نظام الكوتا في توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة؟

منهج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على كشف حقيقة التمثيل السياسي للمرأة ،و الوقوف عند العوائق الاجتماعية والثقافية التي تضعف من مكانتها وتخفي قدراتها وأدوارها في اقتراح مشاريع قوانين.

دراسات سابقة:

اعتمدت هده الورقة البحثية على العديد من المؤلفات والرسائل أبرزها كتاب : المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام ل :تفاريد بيضوان.و في جدلية العلاقة بين المرأة والسياسة،ل: عمر المنهالي.. فضلا عن بعض المقالات،اذ أخذت أكبر إفادة ، أبرزها مقال :هل للمرأة حقوق سياسية، ل: محمد صابر عاشور..

تقسيمات البحث:

ارتكزت هذه الدراسة على سرد أهم العوائق التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها السياسية سواء في الماضي القريب أو في ظل الظروف الراهنة ، معتمدة في ذلك على التقسيم التالي:

المبحث الأول: معوقات الحقوق السياسية للمرأة.

المطلب الأول: أثر البيئة السياسية

المطلب الثاني:أثر الأمية السياسية.

المبحث الثاني: أثر المعتقدات والعادات المكرسة لدونية المرأة.

المطلب الأول: ثقافة المجتمع الذكوري

المطلب الثاني:أثر الفقر المدقع على كيان المرأة السياسي.

المبحث الأول: معوقات التنشئة السياسية للمرأة

توجد تحديات كثيرة تواجه الحقوق المرأة وتمكينها السياسي على أرض الواقع ،ومنه تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، ومرجع ذلك النظرة الدونية إلى دور المرأة على أنه أولى في الإنجاب وثانوي في المشاركة في الحياة السياسية؛ و تكريس الأطر القانونية والتنظيمية لهذه الأدوار التقليدية والنمطية للمرأة ؛ ضف إلى ذلك أن بعض القوانين القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة ،أعاقت تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعرفة باسم(سيداو1979)،خاصة تلك الثغرات الناتجة عن تحفظ بعض دول الأطراف تجاه بنود هذه الاتفاقية . ولا يمكن تجاوز هذه الممارسات النمطية إلا ضمن خطة إنمائية ،وتغييرات ثقافية وقانونية ،من خلال تفكيك بنية المجتمع ،و الاضطلاع على أعرافه وتقاليده ،وتزيل المعوقات الثقافية التي لا تتلاءم وجوهر النص القانوني الذي أقر أن الناس قد خلقوا من نفس واحدة نساء ورجالا ؛وان التمايز بين الشعوب هو التعارف والتقارب والتكامل قبل أي اعتبار اخر..

ولأجل استبيان أهم العوائق التي تؤرق المرأة أثناء ممارستها لحقوقها السياسية والتي تعود في الأساس إلى المرأة ذاتها ،والى السطوة الذكورية التي تتميز بها المجتمعات التقليدية ،القائمة على سيادة العشيرة أو القبيلة . ،قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى

مطلبين أساسيين،اذ نتناول أثر البيئة السياسية على الكيان السياسي للمرأة في المطلب الأول ،أما قضية الأمية السياسية فنتعرض لها ضمن المطلب الثاني.

المطلب الأول: أثر البيئة السياسية

المطلب الثاني: قضية الأمية السياسية.

المطلب الأول: أثر البيئة السياسية

أن معظم دساتير العالم نصت على وجوبية تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات غير أن ما صدر من قوانين خاصة بالانتخابات العامة سواء في الجزائر أو في يلدان الوطن العربي الكبير ،زاد من حدة التمييز القائم بين الرجال والنساء ،و يظهر ذلك من خلال التحفظات التي رافقت تصديق هذه الدول على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ،إذ على الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة على صعيد التحصيل التعليمي ، إلا أن مشاركتها في صنع القرارات المصيرية سواء ضمن الأسرة أو في دواليب الدولة ؛تبقى هزيلة و ضعيفة ،أن لم أقل أن المرأة مغيبة عن مواقع اتخاذ القرار؛ اذ أن عمليات التمييز ضدها لا تزال قائمة بأشكال عدة، الأمر الذي عطل اسهامها الفعلي في التنمية السياسية.

الفرع الأول: القيود الواردة بالنظام الانتخابي:

من بين المعوقات الواردة بالتشريع هو اعتبار الاقتراع محصورا في فئة معينة لأسباب ودوافع سياسية بحتة.[1]

فعلى سبيل المثال لا الحصر ؛صدر مرسوم بأن الاقتراع لمن يدفع قدراً معيناً من الضرائب. أومن يدفع قسطاً من الضرائب أو يملك عقاراً ،يكون أكثر التصاقاً بوطنه ، ويدعى هذا بالتبرير العملي.

أما التبرير النظري فيذهب إلى القول بأن الانتخاب هو وظيفة اجتماعية ومن حق الأمة أن تُعيّن من يصلح للاقتراع فتقوم بتعيين الطبقة البرجوازية الحاكمة كونها صاحبة القرار في ذلك. والعاقبة في النهاية هو انتهاك حق المواطن في الممارسة السياسية (انتخاب وترشيحا)وخاصة منهن النساء.[2]

الفرع الثاني: غياب الفكر الديمقراطي:

إن المرأة وهي تمارس حقوقها المشروعة تعترضها عدة صعوبات تقلل من دورها ككائن حي ؛ من ذلك خاصة غياب التقاليد الديمقراطية الحديثة، والى قلة اهتمام المواطنات بالشأن السياسي في العديد من الدول العربية؛ اذ أنها وبالرغم من التعددية الحزبية المصرح بها في معظم الدول، فهي لا تشارك في الانتخابات العامة، و لا تقحم في الأحزاب القوية التي تمتلك الخبرة في التنظيم ولها وعاء انتخابي كبير ؛الأمر الذي حول هذه الأحزاب الى ديكور سياسي ليس الا ، وكانت النتيجة —دون أدنى شك– اتساع الهوة بين المجتمع والنخبة الحاكمة في الدولة.[3]

المطلب الثاني: قضية الأمية السياسية .

إن مشكلة الوعي ترتبط كثيراً بنسب الأمية التي تعاني منها المرأة في الوطن العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص ؛ لكن تأتي مشكلة الأمية السياسية كقضية جوهرية لا يتم الاهتمام بها. وصورة ذلك هو كيفية التقدم للترشيح في الانتخاب، أو استخراج بطاقات الانتخاب، أو ما هي شروط الانضمام إلى الجمعيات والمنظمات السياسية، زد على ذلك عن نقص الخبرة في إدارة الحملات الانتخابية، وعدم وجود كوادر نسائية مؤهلة لدعم ومؤازرة المرأة في نشاطها السياسي، ومرجع ذلك الى هذه الأسباب ،من ذلك نمط النظام الانتخابي السائد، ، وضعف المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية كالمدرسة، والبيئة السياسية ، الأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية، المجلس القومي للمرأة، ومؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية والعمالية وغيرها.

الفرع الأول: ضعف الثقـة .

تعد الثقة في المرأة من أهم التحديات التي تواجه المرأة في المجال السياسي والانتخابي ،اذ هو يغذي ظاهرة عزوف المرأة عن مزاولة العمل السياسي ؛ بسبب ضعف ثقة المجتمع العربي بها ، واعتماده الكلي على الرجل، وحتى المرأة نفسها تعتمد على الرجل رغم قدرتها على صنع القرار، و هذا لعدم وعيها لمفهوم الديمقراطية وحق المواطنة سواء داخل الأحزاب أوفي الجمعيات السياسية.

تعتبر أسباب عزوف المرأة عن النشاط السياسي والانتخابي أسبابا جوهرية، تؤثر بشكل عميق على واقع المشاركة السياسية؛ الى جانب وجود أسباب أخرى لا تقل أهمية عنها وتؤثر بشكل كبير في زيادة انتشار ظاهرة عزوف السياسي من قبل المرأة ، خاصة بين أوساط النساء في الخليج بشكل عام وفي وسط المجتمع الجزائري بشكل خاص.[4].

الفرع الثاني: العنف السياسي

يعتبر العنف السياسي أهم معيق للمرأة ؛ إذ يحرمها من ممارسة كامل حقوقها السياسية من اقتراع أو ترشيح أو حتى تعيين في المناصب القيادية والسامية بالدولة .

ويعد من قبيل العنف السياسي أيضا:(أي اعتداء ضد المرأة المبني على أساس الجنس والذي يتسبب أو قد يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي ، جنسي أو نفسي للمرأة ، ويشمل أيضا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة) .[5]

حسب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو) يعرف العنف السياسي كالتالي:(هو فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجى أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو العكس أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.).[6]

نجد المادة الخامسة من إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، أنها تلزم الدول بإزالة كافة العوائق التي تعرقل إحقاق المساواة بين الرجل والمرأة ،اعتمادا على المواقف الثقافية ،التقليدية السلبية ،وعلى العادات والممارسات التي تشكل نوعا من التمييز ضد المرأة ؛ كطباع الجاهلية الأولى والأحكام المتحجرة التي تؤدي إلى تصغير الأنثى واحتقار دورها.[7]

المبحث الثاني:

أثر المعتقدات والعادات المكرسة لدونية المرأة.

أن المرأة العربية عموما تحتل موقعا بارزا في عملية التنمية في البلاد، ومن ثم فهي تواجه تحديات كبيرة، ترتبط أكثر بموقعها وبمكانتها في المجتمع، والتي تكون شكلا من أشكال التمييز والعنف ضد المرأة بسبب وجود العادات والتقاليد والمواقف الصلبة المكرسة للنظرة النمطية للمرأة؛ والنتيجة الحتمية هي بقائها مهمشة و اختزال أدوارها في حدود الأسرة ،وفي جميع مجالات الحياة العامة.[8]

نتطرق ضمن هدا المبحث إلى أهم الأسباب المكرسة لدونية للمرأة وتحجبها من مزاولة النشاط السياسي ،إذ نتناول موضوع ثقافة المجتمع الذكوري في المطلب الأول ،أما المطلب الثاني فقد خصصناه لمعالجة موضوع أثر الفقر المدقع على كيان المرأة السياسي [9]

المطلب الأول: ثقافة المجتمع الذكوري:

تعتمد ثقافة المجتمع التقليدي على نظرة دونية المرأة لا تثق بقدراتها على ملء المواقع الإدارية في مواقع الإقرار السياسي والتي تجعل الرجال بصورة عامة لا يميلون إلى التصويت للنساء .– التربية العائلية لأن ينشأ الإنسان في وسط عائلي يتصف بالعنف فتتولد لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة إضافة إلى الأفكار المتحجر وطباع الجاهلية الأولى مما يؤدي إلى تصغير الأنثى واحتقار دورها.

من نافلة القول إن مقرر الخاص بالعنف–أثناء زيارته الميدانية للجزائر في 2010– أوصى بإصلاح قانون العمل لإتاحة سبل إنصاف للنساء العاملات ضد أرباب العمل فيما يتعلق بالمضايقات والتحرش الجنسي والاعتداء في مكان الشغل، كما أوصى بوضع تشريع خاص لحماية المرأة من العنف بأشكاله وعلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية وتعليمي لمساعدة المعنفات وإعادة تأهيلهن.

*وجود معايير مشددة إزاء المرأة قياسا بالرجل .

*الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر.

العادات والتقاليد ؛ فالأفكار المتحجرة من طباع للجاهلية الأولى مما يؤدي إلى تصغير الأنثى واحتقار دورها. [10]

من العوائق الاجتماعية ما هو شديد الصلة بالبناء الأبوي للمجتمع العربي ، الذي تغلغل في المؤسسات الرسمية وفي أجهزة الدولة ؛ومنها ما هو وثيق بقناعة ورضاء النساء أنفسهن، من ذلك الإبقاء على وضعهن بدلا من البحث عن آليات كفيلة

بتحقيق طموحاتهن السياسية، وهو الأمر الذي أفرز هوية اجتماعية ،تعتمد على الرجل ، ولا يمكن القضاء على هذا البناء الأبوي إلا بتفهم طبيعة التطور والتغيير الذي يستلزم إدراكا جيدا لضرورة مشاركة المرأة في المجال العام، وتشجيع استقلاليتها في اختبار التعليم و العمل على مواصلة الدراسة على مستوى التعليم العالي و المشاركة في النشاطات النقابية والمهنية و الجمعوية والتطوعية.

الفرع الأول:الأثر الثقافي على كيان المرأة السياسي

أن المعلومات التي بحوزة النساء في المجال السياسي،تتسم بالعمومية المفرطة ،وحتى التعليم لا يتناول قدر من المواد التي تتناول حقوق المرأة وأوضاعها القانونية، لذلك فالقضاء على الجهل ومحاربة الأمية هي مسائل حيوية ،و أقصد تلك الثقافة السائدة في البيئة الاجتماعية التي لا تزال تكرس التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص، وأن دور المرأة لا يخرج عن الانشغال بأمور البيت والإنجاب وتربية النشء ليس إلا ؛ بينما تنشغل الدولة بإدارة العمل العام ؛فهو جزء أصيل من اختصاص الرجال.[11]

في هذا السياق يوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ما يلي: "تلقي الثقافة العربية القبلية التي تكرس التمييز ضد النساء بظلالها على التفسيرات الفقهية التي تكرس دونية المرأة بالنسبة للرجل، وبعبارة أخرى فإن البعد الثقافي الذكوري كان عاملا حاسما في توجيه التفسيرات الفقهية وإكسابها طابعا دينيا مقدسا".[12]

أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي حول العالم العربي أن النساء العربيات يعانين أيضا من نقص فرص الحصول على العلم وأشار إلى أن المنطقة بها واحدة من أعلى نسب الأمية بين النساء في العالم والتي تصل إلى 50 % مقارنة مع 33 %لدى الرجال.[13]

وأعلن ذات التقرير[14] إلى أن الأمية تطال نصف النساء العربيات في مقابل الثلث فقط بين الرجال. لكن في الكثير من الدول العربية تنص القوانين على تهميش النساء في الوقت الذي تؤكد فيه دساتير الدول ذاتها على أن للمرأة الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل. ودعا إلى اعتماد إجراءات "دعم تفضيلي مؤقت أو تمييز ايجابي في إطار زمني محدد لصالح المرأة". لكن في الكثير من الدول العربية تنص القوانين على تهميش النساء في الوقت الذي تؤكد فيه دساتير الدول ذاتها على أن للمرأة الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل.

ومن ثم كان لازما على حكومات الدول العربية توفير السبل اللازمة لتمكينها من ممارسة دورها الحقيقي في مجال التعليم ومحو الأمية .

الفرع الثاني:خروج السياسة عن نطاق اهتمامات المرأة العربية وأولوياتها:[15]

ترى بعض النساء أن الاهتمام بالجانب السياسي للنساء يكاد يكون ترف ثقافي وليس ضرورة ؛ حيث أن هناك عدد كبير من النساء العربيات والجزائريات منهن لا يعرن السياسة أي اهتمام بسبب ظروفهن الاقتصادية والاجتماعية والمستوى التعليمي ،وأن السياسة شأن رجالي، وهو الأكفأ في هذا الخصوص.

أجرى الباحث شروق كاظم سلمان[16] دراسة مسحية حول عزوف المرأة العراقية عن العمل السياسي وأرجعه في الأساس الى الشك في أقوال السياسيين وكثرة الأحزاب والى وجود الاحتلال الأمريكي وغياب القانون وهذا واضح من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (01): عزوف المرأة العراقية عن العمل السياسي

ت	الفقـرة	درجة الحدة	النسبةالمئوية
1	كثرة المنظمات النسائية	1.17	%59
2	غياب قانون	1.49	%75
3	وجود الاحتلال	1.63	%80
4	كثرة الأحزاب السياسية	1.78	%83.5
5	الشك في أقوال السياسيين	1.91	%96
6	مخاطر العمل السياسي	1.43	%72
7	عدم وضوح أهداف المنظمات	1.44	%72
8	اجراءات النظام السابق التعسفية	1.4	%70
9	تخطيط القائمين على المنظمات والأحزاب	1.43	%72

المصدر1: عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية.،كلية التربية للبنات، قسم العلوم التربوية والنفسية– جامعة بغداد.

كما تطرق الباحث شروق كاظم سلمان إلى جانب آخر من عزوف المرأة عن النشاط السياسي، وتمثل ذلك خاصة في أسباب نفسية تعود إلى فقدان الأمن والشعور بالاغتراب والخوف. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل رقم (02) أسباب عزوف المرأة العراقية عن العمل السياسي.

ت	الفقرة	درجة الحدة	النسبة المئوية
27	ذكورة المجتمع	1.41	%70.5
24	الالتزام الأسري	1.0	%50
28	صعوبة التعامل مع الاخرين	1.0	%50

30	ضعف دعم الأهل	1.0	%50
25	عدم الاستقلال المادي	0.7	%38
26	ضعف المسؤولية الاجتماعية	0.7	%35
21	الخوف من نظرة المجتمع	0.7	%35
23	العمل الوظيفي	0.64	%32
29	مشاكل شخصية	0.64	%32

المصدر: كلية التربية للبنات، قسم العلوم التربوية والنفسية–جامعة بغداد.

الفرع الثالث: الزواج المبكر.

إلى جانب عامل الفقر ؛تعد ظاهرة الزواج المبكر ومخاطر الحمولة من أهم المعوقات بالنسبة للمرأة فزواج الرجل والمرأة قبل بلوغ سن 18 من العمر، يعني عدم إكماله النضج الجسدي والعاطفي.؛ وهو ما يفضي إلى ارتفاع عدد أفراد الأسرة ،و ظهور بالنتيجة معيق اقتصادي أخر الذي يؤدي إلى تسرب عدد كبير من الأولاد من المدرسة ،والبحث عن العمل لمساعدة الوالدين وخصوصا عند عدم كفاية المسكن والحاجات الضرورية للعيش المريح.

المطلب الثاني:أثر الفقر المدقع على كيان المرأة السياسي

لا زالت المرأة العربية تتخبط في فقر مدقع ، بسبب غياب إستراتيجية وطنية عربية تحمي حقوق المرأة في العمل، من خلال تحميل واجباتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع بشكل كامل .[17]

في هذا الاتجاه ، تؤكد الإحصائيات العالمية أن النساء يمثلن 70 % من فقراء العالم ، وهن نصف سكان العالم ويحصلن على عشر الدخل العالمي فقط، ويمتلكن 1% من ثروات العالم ،وهن يمثلن 75% من اللاجئين والمهاجرين بسبب الحروب والصراعات السياسية في العالم .[18]

تشير بيانات الدول وتقارير وكالات الأممية المتخصصة السالف ذكرها إلى الارتفاع الهائل في إعداد الفقراء في العالم التي تقدر بما يزيد عن مليار فرد ،أغلبهم يعيش في البلدان النامية .[19]مع أنه لا يوجد اتفاق بين الدول على المؤشرات الواجبة الاستخدام لمعرفة التطورات التي لحقت بالمرأة قبل وبعد مؤتمر بكينفي مجال الفقر،[20]وحتى ولو وجدت هذه البيانات .فلا يمكن الاعتداد بها بصفة رسمية لرسم السياسات اللازمة والخروج بقرار حاسم في القضية.[21]

اذ نشير في هذا المقام أيضا إلى وثيقة بكين1995 التي تؤكد على أن فقر نساء الريف في المناطق النائية يكون أكثر وضوحا وحدة ،إذ تشكل المرأة60% على الأقل من بين مليار فقير في المناطق الريفية في العالم . فالمساواة لا يمكن أن تتحقق إلا متى تم الالتزام بالقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة أشكاله وفي شتى المجالات، كما أن المطالبة بالمساواة في شؤون الحياة عامة لا يهم النساء لوحدهن،بل هي مسألة جوهرية تهم نموذج المجتمع المتقدم والعادل، وان السعي إلى تغيير الأفكار والعادات

والممارسات المجحفة بحق النساء في حاجة إلى آليات جديدة تساهم في خلق قنوات وتقنيات منصفة للمرأة ومن ثم المطالبة بمزيد من المكتسبات الأخرى. ويبقى واجب الدولة هو مساعدة هذه الفئات الاجتماعية على النهوض بحقوقهم في التنمية والنماء ومن واجب المنظمات غير الحكومية خاصة أن تقوم بتوعية المرأة الريفية خاصة حتى تستطيع الدفاع عن مصالحها من خلال تشكيل جمعيات وروابط تدافع عن حقوقهم وعلى إدارة شؤون حياتهم.[22]

ومشكلة الفقر تؤثر سليا على كيان المرأة السياسي، وعلة ذلك هو عدم وجود الإحصاءات التي تمكن من معرفة وضع النساء الفقيرات خاصة في المناطق الريفية ،والى افتقار الآليات الصحيحة والفعالة لتطبيق البرامج والسياسات الإنمائية..[23] فضلا عن إحجام الفتيات عن مزاولة تعليمهن الثانوي خاصة في العائلات الأكثر فقر ا لتفادي مصاريف التعليم والتنقل والإطعام والإيواء .وهذا ما يؤثر سلبا على اكتسابها ثقافة سياسية تساعد على مشاركتها في العمل السياسي.

الخاتمة:

لقد احتل موضوع التنشئة السياسية للمرأة حيزا هاما في بيانات واهتمامات الحكومات العربية ،اذ دعت الى الاستمرار في دعم الخطوات المطلوبة والخطط الإنمائية الخاصة بتعميق دور المرأة والعمل على تطوير إسهاماتها في بناء المجتمع المدني والسياسي ؛ دون الإغفال عن تفعيل دورها في الأسرة ،مع زيادة مشاركتها في الحياة ومواقع صنع القرار لتصل إلى 30%. فالإقرار بالحقوق السياسية للمرأة على جميع الأصعدة من السهل أن يتم ذلك بمجرد أن تسطر تلك الحقوق في الدساتير المختلفة ؛وأن تقتني رزنامة من القوانين التي تتصل بمسألة المشاركة السياسية للمرأة؛ وعلى هذا الأساس فانه لابد من إعادة النظر في شكل النظام القائم ،وتحقيق التكافؤ ،ويبقى من الضروري أيضا قيام الأحزاب بتدريب المرأة على العمل السياسي ،على النحو الذي أوصلت به منظمة الأمم المتحدة في الكثير من أنحاء العالم، مشيرة إلى عدة مبادئ رئيسية لتحديد تواجد النساء في عملية بناء ديمقراطية تقوم على المساواة وهي:

–دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني على تعزيز مصالح النساء السياسية.

–عقد ورشات تحسيسية؛ تهدف إلى تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والقيام بإنتاج شريط قصير خاص بالحملات التحسيسية ،تظهر تساوي الفرص بين الرجال و النساء، وإعطاء صورة ايجابية للمرأة، و تقارير حول دور النساء القياديات في المجال السياسي و الإعلامي، تغطية الأنشطة الجمعوية...

–عقد ندوات ولقاءات ونقاشات ومحاضرات حول موضوع ترقية الحقوق السياسية للمرأة، و آليات تمكينها السياسي.وتفعيل خطط عمل الحركات النسائية ،وجمعيات حقوق الإنسان الداعمة للمرأة الجديرة من أجل الوصول بها إلى مناصب فاعلة في السلطات ،والإدارات العامة ،بما فيها السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية

–وضع آليات لتطبيق المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية سيداو وإزالة التحفظات عنها ووضع برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة موضع التنفيذ ،وتحقيق الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة والمجتمع ،وتعزيز دورها في مواقع صنع القرار ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها.

إن نظام الكوتا سيفرض المرأة فرضا ويصادر حقوق الغير في اختبار ما يريده مما يجبر الدائرة الانتخابية على اختيار المرأة تمثلها بالبرلمان جبرا ،وهذا في حد ذاته انتقاص واضح للمرأة واتهاما لها بعجزها في مقارعة صنوها الرجل وهذا ما أعتقده ،إذ أنه بالكوتا لا تناول المرأة كامل حقوقها في مقابلة رجل يحصد أغلب الأصوات ومنه مقاعد بالمجالس المحلية والوطنية(البرلمان) ،في الوقت الذي يحق لها أن تمارس ما يمارسه الرجل دونما تمييز.

❖ **نتائج الدراسة :**

إن أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة هي :

01–أن نظام المحاصصة النسبية مرحلة آنية لتجنب حدوث تهميش أو إقصاء للنساء في المشاركة السياسية ، وضروري كإجراء استثنائي يهدف إلى تغيير ذهنية المجتمع وتحريك الوعي السياسي للمرأة بغرض المشاركة في مواقع صنع القرار. غير أن تطبيقه بشكل مستمر ودائم ،قد يخل بمبدأ المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في العمليات الانتخابية،

02–لتطبيق نظام الكوتا ينبغي شن حملات توعية وتحسيسية من أجل تحسيس الأفراد بأهمية ودور ومكانة المرأة كعنصر فعال ومؤثر في دوائر صنع القرار في البلاد.

03–إن الحديث عن المناصفة وتكريس مبدأ التناصف بين الجنسين قد يعرقل صدور قانون عضوي يضبط هذه العملية بدليل وجود أراء تناهض تواجد المرأة في المناصب القيادية والهامة في الدولة وأقصد كرئيسة دولة وحكومة ،أو وزيرة للشؤون الداخلية والدفاع والخارجية والتي لازال الرجل يحتكر هذه المناصب ابتداء ومن دون أي منازع.

04– على الرغم من الدعوات الحزبية والسياسية للشباب للانخراط ومنه المشاركة في البرلمان أو الحكومة الا أن نسبة محدودة جدا هي التي تزاول النشاط السياسي الفعلي.

❖ **توصيات الدراسة :**

من بين أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

01–تحريك الوعي السياسي لدى جميع فئات المجتمع لفهم طبيعة النظام السياسي وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي من أجل تجسيد المساواة ليس بين الجنسين فقط وانما أيضا بين جميع المواطنين بالرغم من الانتماء السياسي والعرقي والمكانة الاجتماعية.

02–إعادة النظر في شكل النظام القائم وتحقيق التكافؤ وتدريب المرأة على العمل السياسي.

03–دعوة المرأة إلى تفعيل دورها السياسي في إطار منظم ،وواع ،يقوم على الشراكة بينها وبين الرجل في مختلف الأنشطة السياسية في ظل وطن متجدد، لا يؤمن بالفوارق والحدود ولا تمايز فيه بين الذكر والأنثى

04–توافر الإرادة السياسية لتوسيع فرص مشاركة المرأة في العمل السياسي وتطبيق نظام الحصة يشكل أوسع في مختلف مجالات الحياة السياسية ،ولا نقتصر على المجالس المنتخبة فقط.

05–اعتماد المناهج الدراسية في التعليم ،مسألة أكيدة للوعي القانوني والسياسي للمرأة ،وضروري لنشر الوعي الديمقراطي الذي يفضي إلى الانفتاح العقلاني بأهمية دور المرأة في المجتمع السياسي .

06–تطوير الخطاب الإعلامي عن المرأة من خلال نشر الوعي القانوني والثقافي لدى النساء وتوعيتهم بمسؤولياتهم المشتركة في معالجة قضايا التنمية وتعزيز روح المواطنة لديها.

قائمة المراجع:

أولا/المراجع باللغة العربية

الكتب:

1–منال فنجان علك–مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية.منشورات الحلبي الحقوقية.ط1 2009،ص203

2–أعمر يحياوي–الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي.دار هومه–بوزريعة.الجزائر– السنة– بدون ،ص69

3–تفاريد بيضوان–المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام–دار النهضة العربية–بيروت–1985.،ص201

4–جميلة كديور . المرأة رؤية من وراء جدر . ترجمة سرمد الطائي . دار الفكر المعاصر . بيروت . لبنان . دار الفكر دمشق سورية– السنة– بدون .،ص89

5–حمود حميلي –المساواة في تولي الوظائف العامة في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية , ا: دار الأمل تيزي وزو الجزائر 2000.ص120

6–سعيدة الرحموني–المرأة والمشاركة السياسية في المغرب–دار البيضاء– دار النشر والسنة– بدون. ص131

7–محمد سعادي –حقوق الإنسان–دار ريحانة للنشر والتوزيع–ط1..القبة.الجزائر.2002. ص97.

المقالات:

1–أبو الوفى المرغي، مجلة الأزهر، مجله بيست وهفتم، جزء 10، 1375.ص52

2–محمد صابر عاشور، هل للمرأة حقوق سياسية، مجله الأزهر، مجلة بيست و هفتم، جزء 2، 1375.، ص189

3–هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي– روية إسلامية،اب أول: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، 1995/1416،ص112

4–عمر المنهالي–العالم.امرأة مقالات..في جدلية العلاقة بين المرأة والسياسة–دار الأحمدي– السنة–بدون–ص57

ثانيا/–المراجع العامة باللغة الأجنبية:

1972.P302.1-Burdeau -traite de sciences politique.2eme.ed.1-. Paris.l.g.d

2-Duverger-éléments des droits publics. - Paris.p.uf.7eme.ed.1974.P102

3-Georges vadelemanuel élémentaires de droit constitutionnel-réédition présentée par guy car cassionne et olivier duhamel.paris.dalloz.1M49.

4-J.p.Bufflant- Introduction a la sociologie politiqueacte de l.atelier -U.S.A-- 1969.p150

5-Louisette blanc art : femme : l'age politique4 .ed :sociales :1974 P58.

الهوامش:

1- بدأ الاقتراع المحصور أو المقيد في الظهور خلال 3/2الأخير من القرن 20و بداية ق .21

2- ففي أمريكا مثلا كان حق التصويت في البداية مقتصرا على الرجال البيض الذين يملكون عقارا أو حسابا بنكيا يزيد عن 5000 دولارا، ويستثنى من ذلك كل الرجال البيض الفقراء بما فيهم النساء و كل السود وكل النساء المؤيدون يجادلون بأنه إذا ما مورست الكوتا السلبية فلماذا لا تمارس الكوتا الايجابية. ؛الكوتات تعطى فقط للأقليات الدينية أو العرقية أو الاثنية، ولا يمكن قبول المرأة كأقلية وهي تفوق نصف المجتمع في أغلب بلدان العالم.=Chambraud.op.cit.p253

نفس الحق للمرأة لم يعطى لها في أمريكا الا سنة 1919 وفي بريطانيا 1928 أما في سويسرا لم تلتحق آخر مقاطعة بتمكين المرأة من حقوقها السياسية الا بعد استفتاء 1990 . في اطار الاقتراع المقيد .

3–أميمة أبو بكر شيرين شكري ،المرأة و الجندر؛ إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دمشق دار الفكر .2002 ، ص86

4 – المصدر: شبكة الانتخابات في العالم العربي

5- الرجوع الى الاعلان الخاص بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة(سيداو) ،المادة ..1

6–احمد أبو الوفا–الحماية الدولية لحقوق الانسان في اطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة ،دار النهضة العربية،ط:1.مصر 2000.ص.125

7–الرجوع الى اتفاقية (السيداو.) ، المادة الخامسة .

8–أحمد شاطرباش–دور المرأة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثاني– دراسة ميدانية بولاية الجزائر–مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والاداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،ص45.

9- عبد العظيم بن صغير، العنف السياسي وتأثيره على تحول السلطة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،001/2000.ص68

10- النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي–المركز الاقليمي للأمن النسائي-:13-03-2002–عمان ،الاردن.

11–فالثقافة الشعبية مثلا تحفل بعدد هائل من الأمثال المتداولة التي تكرس مسالة التمييز ضد المرأة و البيئة المحيطة بها في تكريس هذا التمييز منذ اللحظة الأولى لولادة الأنثى. 1 فضلاً عن حرب الشائعات والدعاية المضادة أثناء الحملات الانتخابية التي تؤكد عدم قدرتها على تقديم الخدمات لمواطني دائرتها.= عبد العظيم بن صغير، العنف السياسي وتأثيره على تحول السلطة، مرجع سابق،ص69

12- سعيد عاشور–المرأة والمؤسسات الاجتماعية في الحضارة العربية مرجع ساب–143

13–ويمكن أن نشير في هذا المقام الى أن معدلات النشاط الاقتصادي للإناث في الريف أعلى منه في الحظر بسبب أن عمالة النساء تتمركز في الريف أكثر منها في المدن

14–الذي وضعه فريق من الخبراء العرب الدول العربية.

15– د.سهام القبندي رئيسة مكتب الاستشارات والتدريب الأستاذة بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت: أعدت دراسة تناولت خلالها عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية؛ في كلية العلوم الاجتماعية

16–أستاذ وباحث في قسم العلوم التربوية والنفسية بجامعة بغداد–العراق

17– كما أن مشكلة المصطلحات الواردة في التشريعات الداخلية وإبداعاتها الخلاقة مرهون بإعطائها حقوقها الإنسانية كاملة ومنحها الفرص المواتية التي تمكنها من اخذ دورها والقيام به على أكمل وجه، ومن خلال إدراكها لحقوقها وواجباتها ومالها وما عليها ارتفعت نسبة قوة العمل النسائية إلى 13.6% سنويا خلال 85–95 مقارنة بقوة العمل للذكور أكثر من 4.4

% وما يؤكد أن هذه النسبة مستمرة هو إقبال المرأة المشاركة بقوة العمل خاصة الشابات منهن.= طالع بيانات الدول وتقارير وكالات الأمم المتخصصة خاصة تقارير منظمة لعمل الدولية لعام .2004

18- المركز الاقليمي للأمن النسائي-:13-03-2002-عمان ،الاردن.

19- -نسبة نمو عدد الفقيرات في الريف في العام 50 % مقابل 30 % للرجال.= برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورو متوسطية "2008-2011"-=تقرير حول الوضع الوطني التونسي" الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الإجتماعي"،2011.

20- ارتفت نسبة قوة العمل النسائية إلى 13.6% سنويا خلال 85-95 مقارنة بقوة العمل للذكور أكثر من 4.4 % وما يؤكد أن هذه النسبة مستمرة هو إقبال المرأة المشاركة بقوة العمل خاصة الشابات منهن.. وفي ما يلي أهم المؤشرات الخاصة بالفقر عند بعض الدول العربية خلال:2004.

-فلسطين 24 % لسنة 97 .مصر25% . المغرب 71 % نسبة انتفاع النساء من الضمان الاجتماعي أو برامج مقاومة للفقر تونس 54 % فلسطين 52% لجزائر46 % نسب منخفضة مقارنة ببلدان أخرى.كما أن البحوث الميدانية التي أجريت في مصر وغيرها ترى أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسر التي تعولها نساء مصر 85 % منهن 90% أميات. اقل من تلك التي يعولها الرجال هذا يستبغ توجيه مزيد من السياسات وهذا يوضح خطورة الموقف.

21-ومن خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في تموز 2000 :تبين أن المرأة تعكس عليها كل مشاكل العالم بشكل أقوى من الرجل هذا بالإضافة إلى بعض التقاليد والسلوكيات الاجتماعية التي تسهم في التقليل من قيمة مساهمتهن في عملية التنمية.

22- المركز الإقليمي للأمن النسائي-:13-03-2002-عمان ،الأردن.ص64

23- Pippa Norris and Ronald inglehart ,"cultural barriers to women's leadership: a worldwide comparison ",in www.pippanorris .com. Date :22/12/2005.P98